فيتصور ورود الواقع وان كان لغير من له الفعل الاول فكذلك
لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل زيد وكذا اذا لم يقارن الاول
في الوجود لان الفعل الواقع امس لم يتصور دخوله تحت الفعل
الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل
اياه قوله وحوجت في قوله السرايراد هذا المثال ويورد بقوله
وحق ان المفعول له كما ينصبه المتعدي ينصبه غير المتعدي وان
المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا للفعل امذكور
كما هو مذهب بعضهم بل يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا
او غير غرض والا لما جاز خرجت مخافة الشر لان المخافة لا تكون
غرضا وان المفعول له كما يجئ نكرة يجئ معرفة خلافا لابن السراج
قوله والمفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع
وتقديمه من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب
الاخفش لان الباب عنده قياس وعند سيبويه مقصور على
السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فيتعدى
اليه كما تعدى بالهمزة وغيرها من حروف الجر لان الواو والفعل
اشتركا في الاصل من حروف العطف وانما لا تعمل والاصل
فاسد انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع نحو جئت مع

وقد

وقد سقط قوله بان مع منصوب على الظرفية وقوله في قولك
استوى الماء والخشبة ليس بظرف الا ان ان يقال انهم اذا اقاموا
الواو مقام مع وكان الواو حرفا لا ينصور فيه الاعراب اعربوا
ما بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير اعربوا ما بعده
اعراب غير قوله والخامس من المنصوبات العامة الحال حقيقة
الحال هي بيان الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل
له واتصافه او عليه نحو جاء زيد راكبا فان ركوب هيئة زيد عند وقوع
المجئ منه وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام هيئة زيد عند وقوع
الضرب عليه ومن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل
او المفعول ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عند
ما يكون العامل فعلا صريحا او ما يشبهه من الصفات العاملة عمله
او معنى وذلك عند ما يكون العامل معنى فعل نحو ما انت قائما
فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى لان المعنى
ما تضع قائما وكذلك تحولت هذا زيدا قائما فانما فيها معنى التنبيه
وفي ذا معنى الاشارة وانما قال ومع جواب كيف لان
كيف موضوع للسؤال عن الحال فبالحري ان يكون الحال
مقولا في جوابه قوله وحقها ان تكون نكرة كما ان حق ذي